

Distr.: General
28 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن الفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وميزانيتها
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤ ٠٩٣ ٢٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤٨٢ ٨٠٠ دولار
الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥ ٣٧٦ ٠٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^١	٥٥ ٣٧٦ ٠٠٠ دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ ^١	صفر
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٥٦ ١٢٤ ٦٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٥٦ ١٢٤ ٦٠٠ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

060514 060514 14-31396 (A)



أولا - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتبدي اللجنة ملاحظاتها، حيثما لزم ذلك، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - لقد اجتمعت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برودود كتابية وردت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للاطلاع على المعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها المفصلة المتعلقة بالنتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتصل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، في تقريرها المقبلين (A/68/843 و A/68/782، على التوالي).

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٨/٦٦ مبلغاً إجماليه ٥٤ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار (صافيه ٥٢ ٥٣٢ ٥٠٠ دولار) لتغطية نفقات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ويشمل المبلغ تبرعات مجموعها ١ ٥٣٠ ٢٠٠ دولار. وقد قُسم مبلغ إجماليه ٨٦٧ ٢٥١ ٣٢ دولارا (صافيه ٢٨٥ ١٩٤ ٣٠ دولارا) إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع نفقات الفترة ما إجماليه ٥٤ ٠٩٣ ٢٠٠ دولار (صافيه ٥١ ٨٦٦ ٥٠٠ دولار). ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك، وإجماليه ٤٨٢ ٨٠٠ دولار (صافيه ٦٦٦ ٠٠٠ دولار) ما نسبته ٩,٩ في المائة من مجموع الاعتمادات، بالمبالغ الإجمالية. وقوبل النقص في الإنفاق تحت بند الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة والتكاليف التشغيلية جزئياً باحتياجات إضافية تتعلق بالموظفين المدنيين وبالأعمال التحضيرية لتنفيذ نظام أوموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة الذي لم يكن قد رُصدت له مخصصات. ويَرد في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية (A/68/584) تحليل مفصّل للفروق.

٤ - وقد انخفضت النفقات في إطار عدد من البنود منها البنود التالية:

(أ) الوحدات العسكرية (٤٨٨ ٣٠٠ دولار، أو ٢,٤ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التكاليف الفعلية لتناوب أفراد الوحدات عن طريق استخدام الرحلات الجوية التجارية والرحلات الجوية المستأجرة، وعدم وقوع حوادث تنطوي على الوفاة أو الإصابة بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقوبل الفرق جزئياً باحتياجات إضافية لتسديد تكاليف القوات بالمعدلات العادية فيما يتصل بالموافقة على مبلغ تكميلي للحكومات المساهمة بقوات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛

(ب) شرطة الأمم المتحدة (١٧١ ٣٠٠ دولار، أو ٦,٣ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي إلى ٤,٣ في المائة بالمقارنة مع عامل تأخير النشر المحدد في الميزانية بنسبة ٢ في المائة، الأمر الذي أفضى إلى انخفاض في الاحتياجات من بدلات الإقامة المقررة للبعثة ومن تكاليف تناوب الأفراد نتيجة لعملية التجهيز المسبق للسفر جواً. ويعزى الفرق أيضاً إلى عدم وقوع حوادث تنطوي على الوفاة أو الإصابة بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

(ج) السفر في مهام رسمية (١٨٣ ٤٠٠ دولار، أو ٤٥,٨ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قرار الإدارة الحد من عدد الأسفار سواء لأغراض التدريب أو لغيره بهدف إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة لتغطية الاحتياجات الإضافية ذات الصلة بالإعداد لتنفيذ نظام أوموجا الذي لم يكن قد رُصدت له مخصصات في الميزانية؛

(د) المرافق والهياكل الأساسية (٣٥٣ ١٠٠ دولار، أو ٣,٩ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قلة المشتريات من أصناف مختلفة من المعدات واللوازم والخدمات بهدف إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة لتغطية الاحتياجات الإضافية ذات الصلة بالأعمال التحضيرية لتنفيذ نظام أوموجا، وانخفاض تكاليف خدمات الصيانة نتيجة الفرق بين المتوسط الفعلي لسعر الصرف المحدد في ٠,٧٧٥ يورو مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة وبين المتوسط المدرج في الميزانية وهو ٠,٧٣٣ يورو مقابل دولار واحد. وقوبل نقص الإنفاق جزئياً باحتياجات إضافية تتعلق بالمنافع العامة، مثل توليد كميات تكميلية من الطاقة، والقيام بعمليات تصليح في محطة فاسيليكو لتوليد الكهرباء، وارتفاع استهلاك المياه في موقعين اثنين؛

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٨٧ ٧٠٠ دولار، أي ٣٣,٨ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قرار الإدارة إعادة ترتيب أولويات الموارد المتاحة لتغطية الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا.

- ٥ - وقبول نقص الإنفاق في البنود المتقدمة جزئياً باحتياجات إضافية تحت البنود التالية:
- (أ) الموظفون الوطنيون (٦٠٠ ٤١٥ دولار، أو ٥,٤ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى فصل خمسة موظفين من المنظمة خلال الفترة، فضلاً عن زيادة الاحتياجات المتعلقة ببذل الإعالة المدفوعة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛
- (ب) تكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٥٦٥ دولار، أو ٩٩,٠ في المائة)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اقتناء المعدات وقطع الغيار واللوازم الضرورية لرفع مستوى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم تنفيذ مشروع أوموجا، الذي لم يكن قد رُصدت له مخصصات.
- ٦ - وأما عن تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء المتعلق بكل وجه من أوجه الإنفاق، فتزد، حيثما تعين ذلك، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

ثالثاً - الوضع المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة المالية الحالية

- ٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغاً مجموعه ٣٧٨ ٠٠٠ ٥٠٥ دولار قد قُسم إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص منذ إنشائها وحتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وبلغ مجموع المدفوعات التي وردت حتى هذا التاريخ ٤٨١ ٣٨٣ ٠٠٠ دولار، مما يظل معه رصيد غير مسدد قيمته ٩٩٥ ٠٠٠ ٢٣ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن مجموع المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالقوات وصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ما قدره ٣ ٩٥٨ ٠٠٠ دولار، وأن مجموع المبالغ المستحقة تحت بند المعدات المملوكة للوحدات كان في التاريخ نفسه ١ ٠٤١ ٠٠٠ دولار. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٤، كان لدى القوة رصيد نقدي مبلغه ١٣ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، يشمل احتياطياً تشغيلياً لمدة ثلاثة أشهر قدره ١٠ ٥٥١ ٠٠٠ دولار (دون احتساب المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات). وبعد خصم الاحتياطي التشغيلي يفضل رصيد نقدي مبلغه ٣ ٢٤٩ ٠٠٠ دولار.
- ٨ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ مبلغ ١ ٦٤٥ ٠٠٠ دولار لتغطية ما عدده ٢٨٦ من المطالبات منذ إنشاء القوة. ولا توجد مطالبات تنتظر أن يُبت فيها.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن شغل الوظائف في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كان في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ على النحو الوارد في الجدول التالي الذي يتبين منه أن الوظائف الوطنية من الفئة الفنية كانت مشغولة بالكامل، وأن الحد الأقصى لشغل وظائف الأفراد العسكريين قد تُجوّز بما معدله ٨,١ في المائة بسبب تداخل دورات الخدمة لفترات قصيرة عند تنفيذ عمليات تناوب القوات:

فئة الأفراد	العدد المأذون به ^(أ)	العدد المشغول	معدل الشغور (النسبة المئوية)
أفراد الوحدات العسكرية	٨٦٠	٩٣٠	(٨,١)
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٦	٤,٣
الموظفون الدوليون	٣٨	٣٧	٢,٦
موظفون وطنيون من الفئة الفنية	٢	٢	-
الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة	١١٠	١٠٧	٢,٧

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به لهذه الفترة.

١٠ - وزودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبلغت نفقات الفترة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ ما إجماليه ١٠٠ ٩٢٩ ٣٨ دولار. ويُتوقع أن يبلغ مجموع النفقات في نهاية الفترة المالية الحالية ما يُقدر بـ ٥٥ ٣٧٦ ٠٠٠ دولار مقابل اعتمادات قدرها ٥٥ ٣٧٦ ٠٠٠ دولار، الأمر الذي يُتوقع ألا يفُضّل معه أي مبلغ كرسيد حر.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١١ - حدد مجلس الأمن الولاية المسندة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في قراره ١٨٦ (١٩٦٤). وأذن المجلس بأحدث تمديد لهذه الولاية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ في قراره ٢١٣٥ (٢٠١٤).

١٢ - ويرد بيان افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ في الفقرات ٦ إلى ١٢ من الميزانية المقترحة (A/68/700). وحسب المشار إليه في الفقرتين ٦ و ٧ من ذلك التقرير، ستواصل القوة خلال فترة الميزانية تركيز أنشطتها على تهيئة ظروف تفضي إلى تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص، وستساعد الممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة،

باعتبارها المستشار الرئيسية ونائبة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، فيما تبذله من جهود لدعم المفاوضات الشاملة بين زعماء القبارصة الأتراك وزعماء القبارصة اليونانيين. وستواصل القوة أيضاً تعيين موظفين فنيين وأفراد شرطة ليتولوا، عند الاقتضاء، تيسير ودعم المساعي الحميدة التي يقوم بها المستشار الخاص. وبينما هذا الاستعراض قيد الإنجاز، يُشار إلى أن وظيفة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص شاغرة، وأن الممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة تضطلع بذلك الدور حسب ما تقتضيه الحاجة.

١٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام أن الحالة العسكرية في المنطقة العازلة على طول ١٨٠ كيلومتراً ظلت هادئة عموماً خلال الفترة قيد الاستعراض، نتيجة للجهود التي تبذلها القوة وتعاون القوتين المتعارضتين. وأفضت بعض الانتهاكات إلى حالة يُحتمل معها تصعيد التوتر في وقت عاد فيه الطرفان إلى استئناف محادثات التسوية، لكن تلك الانتهاكات لم تشكل تهديداً مباشراً للاستقرار في المنطقة العازلة. وفي الوقت ذاته، فرغم أن ازدياد عدد الطلبات الرامية إلى استخدام المنطقة العازلة لتنفيذ أنشطة مدنية دليل يدعو إلى الارتياح على مساهمة القوة في تعزيز الأمن، فقد زاد عدد الأنشطة المدنية غير المأذون بها في المنطقة العازلة وتوسع نطاقها، وهو أمر شابه أحياناً سلوك عدواني، بما في ذلك إزاء أفراد القوة.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن القوة، بوصفها الميسر الرئيسي في الجزيرة، ستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في دعم المفاوضات بين زعماء القبارصة الأتراك وزعماء القبارصة اليونانيين، وهم الذين وقعوا، بعد توقف المفاوضات لمدة ناهزت السنتين، إعلاناً مشتركاً في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ يحدد معالم مستقبل قبرص. ونتيجة لذلك، عُقدت ستة اجتماعات بين الطرفين، ومن المقرر عقد اجتماعات أخرى خلال العام.

١٥ - وبالنسبة للجانب المتعلق بدعم البعثة، يذكر الأمين العام في الفقرة ٢٣ من وثيقة الميزانية أن شعبة دعم البعثة قامت، في إطار جهودها الرامية إلى تبسيط وتحسين الدعم المقدم إلى العنصر العسكري وعنصر شرطة الأمم المتحدة والعنصر الفني للقوة، باستعراض هيكل الملاك الوظيفي للقوة، وقررت أن مهام وظيفة مساعد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) يمكن أن يؤديها موظف وطني. ونتيجة لذلك، يُقترح تحويل وظيفة مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الخدمات العامة الوطنية (انظر الفقرة ٢٢ أدناه حول توصية اللجنة بشأن هذا المقترح). ويرد في موجز التقرير ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وتحدد الفقرات ٨ إلى ١١ من التقرير عدداً من مبادرات دعم البعثة ومبادرات الكفاءة التي تقوم عليها عمليات عنصر الدعم، في حين يرد في الفقرة ١٢ التدابير

المتوخاة لتنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات التشريعية وما يتصل بها من مقررات داخلية في مجال السياسات.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٦ - إن الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، والتي تغطي تكاليف نشر ٨٦٠ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦٩ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٧ موظفاً دولياً، و ١١٣ موظفاً وطنياً، يبلغ قدرها الإجمالي ٦٠٠ ١٢٤ ٥٦ دولار، بزيادة قدرها ٦٠٠ ٧٤٨ دولار، أو ١,٤ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ ٣٧٦ ٠٠٠ دولار المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتعكس الزيادة المقترحة أساساً ازدياد الاحتياجات من الموظفين المدنيين والتكاليف التشغيلية، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من الأفراد العسكريين. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/68/700).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ^أ	الفرق
الوحدات العسكرية	٨٦٠	٨٦٠	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-

(أ) طُبِّق في تقديرات التكاليف عاملاً شغور بنسبتي ١ في المائة للوحدات العسكرية و ٣ في المائة لشرطة الأمم المتحدة.

١٧ - تبلغ الميزانية المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما مقداره ٢٠٠ ٢٣ ٠٥٨ دولار، أي بنقصان قدره ٣٠٠ ٧٥٣ دولار، أو ٣,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٥٠٠ ٨١١ ٢٣ دولار المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى استبعاد المخصصات المرصودة للمدفوعات التكميلية للبلدان المساهمة بقوات، التي اعتمدت للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة والمياه المعبأة فيما يتعلق بتنفيذ العقد الإطاري الجديد بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويقابل هذا الانخفاض جزئياً الأثر السلبي الناجم عن أسعار الصرف المعمول بها بين اليورو والدولار.

١٨ - ويُقترح نقل ٧ أفراد من شرطة الأمم المتحدة من العنصر ١ (الشؤون السياسية والمدنية) إلى العنصر ٣ (شرطة الأمم المتحدة)، بالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز القدرات المكرسة لمراقبة نقاط العبور التي كانت قد فُتحت خلال الفترات السابقة (المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وليس للجنة الاستشارية أي اعتراض على عملية النقل التي يقترحها الأمين العام.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٨	٣٧	(١)
الموظفون الوطنيون	١١٢	١١٣	١

١٩ - تبلغ الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما مقداره ١٠٠ ٦٠٣ ١٥ دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٧٥٥ دولار، أو ١,٥ في المائة، بالمقارنة مع المخصصات المرصودة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وعوامل الشغور المطبقة على التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين هي كالتالي: ٢ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، وصفر في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، مقارنة بعوامل الشغور المطبقة في الفترة السابقة، وهي: ٣ في المائة للموظفين الدوليين، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٢٤ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية.

٢٠ - فأما الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالموظفين المدنيين (١٢٥ ٧٠٠ دولار، أو ١,٩ في المائة) فتُعزى في المقام الأول إلى مراجعة جداول مرتبات الموظفين الدوليين اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتطبيق عامل الشغور المذكور أعلاه المحدد في ٢ في المائة، مقارنة بعامل الشغور بنسبة ٣ في المائة المطبق في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وأما فيما يتعلق بالموظفين الدوليين، فتُعزى أساساً الزيادة البالغ قدرها ٨٠٠ ٦٢٩ دولار، أو ٧,٨ في المائة، إلى ما اقترح من تحويل لوظيفة مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الخدمات العامة الوطنية، بالإضافة إلى الأثر السلبي الناجم عن أسعار الصرف المعمول بها بين اليورو والدولار (انظر الفقرة ٣٧ أدناه للاطلاع على توصية اللجنة بشأن هذا المقترح).

توصيات بشأن الوظائف

تحويل الوظائف

- ٢١ - يقترح الأمين العام في إطار العنصر ٤، الدعم، تحويل وظيفة مساعد لشؤون المشتريات (الخدمة الميدانية) إلى وظيفة وطنية. ونتيجةً لاستعراض القوة لهيكل ملاكها من الموظفين الدوليين، وسعيًا منها إلى مواصلة استخدام المزيد من الموظفين الوطنيين في عمليات حفظ السلام، ارتأت القوة أن مهام هذه الوظيفة يمكن أن يؤديها موظف وطني. ولذلك اقترح تحويل وظيفة مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الخدمات العامة الوطنية.
- ٢٢ - وبناءً على المبررات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحويل وظيفة مساعد لشؤون المشتريات من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الخدمات العامة الوطنية.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الاعتمادات المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥	الفرق
١٦ ٧١٦ ٩٠٠	١٧ ٤٦٣ ٣٠٠	٧٤٦ ٤٠٠

- ٢٣ - تُقدّر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمبلغ ١٧ ٤٦٣ ٣٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٧٤٦ ٤٠٠ دولار، أو بنسبة ٤,٥ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

السفر في مهام رسمية

- ٢٤ - تبلغ الاحتياجات المقدّرة في بند السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ما مقداره ٢٧٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٦٣ ٢٠٠ دولار (٦,٦ في المائة) مقارنة بالاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تنفيذ سياسة تدريب المدربين، ويقابله جزئياً تخصيص تكاليف غير مباشرة لدعم نظام أوموجا في الميدان.

المرافق والهياكل الأساسية

- ٢٥ - تُقدّر الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٨ ٨٨٤ ٤٠٠ دولار، بانخفاض قدره ١٣٤ ٥٠٠ دولار (١,٥ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع التكاليف التعاقدية لخدمات المطاعم والتنظيف وصيانة الأرضيات، ويقابل ذلك جزئياً تكاليف تغيير

المعدات المتقدمة في أماكن الإقامة التي لم تعد متوافقة مع معايير الصحة والسلامة، وتحديد ١٠ أبراج من أبراج المراقبة التي كانت مغلقة منذ الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وتكلفة تأهيل الشبكة الكهربائية في مخيمي ستيفانيك وسان مارتين، وأعمال التشييد لتحسين السلامة في المنطقة العازلة.

٢٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن مبلغ ٦٩ ٠٠٠ دولار قد أنفق حتى حلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في تكاليف الحد الأدنى من أعمال الصيانة والتصليح في أبراج المراقبة العشرة، وأن هذه الأبراج قد ثبتت فائدتها البالغة في تنفيذ ولاية القوة، حيث إنها تمكن أفراد القوة من مراقبة القوتين المتواجهتين انطلاقاً من مواقع ثابتة في إطار الدوريات الاعتيادية. ومن المقرر أن تُنجز أعمال تجديد إضافية للأبراج في فترة ميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار.

النقل البري

٢٧ - تُقدر الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٢ ٨٨٩ ٠٠٠ دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٢٢ ٦٠٠ دولار (٤,٤ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع تكاليف استئجار المركبات وأعمال التصليح والصيانة، وتكاليف الوقود والزيوت ومواد التشحيم، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتزامات التأمين وقطع الغيار.

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن القوة تسلمت ٦٧ مركبة خفيفة لنقل الأشخاص مملوكة للأمم المتحدة نُقلت من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، إضافة إلى ٩ مركبات متخصصة. ويجري تصليح هذه المركبات وصيانتها عن طريق عقد خارجي مع مؤسسة محلية لتصليح المركبات، إذ لا توجد لدى القوة المرافق أو اليد العاملة اللازمة لتصليح وصيانة المركبات المملوكة للأمم المتحدة.

٢٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، إثر مزيد من الاستفسار، أن القوة اقترحت خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ استئجار ١٠٥ مركبات بتكلفة إجمالية قدرها ١ ٠٥٤ ٠٤٦ دولاراً. وتشمل تكاليف الإيجار، بمقتضى أحكام العقد، التأمين ضد المسؤولية تجاه الغير والصيانة وتغيير المركبات عند الاقتضاء، ولا تشمل تكاليف الوقود (انظر أيضاً [A/67/780/Add.8](#)، الفقرة ٣٢).

٣٠ - ورداً على استفسار ذي صلة بالموضوع عن إمكانية إجراء مقارنة شاملة بين تكاليف اقتناء المركبات واستئجارها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة سيتهياً لديها مقياس

مرجعي للمقارنة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وسيأخذ المقياس في الحسبان المركبات التي نُقلت من بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وهي ٧٦ مركبة.

٣١ - وأفاد الأمين العام بأن إحدى العقبات الرئيسية أمام اقتناء المركبات من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا هي توافر السيارات ذات المقود الأيمن بأعداد محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، قال الأمين العام إنه يدرك أن استئجار المركبات قد يتيح بعض المزايا التشغيلية، مثل التعويض الفوري لأي مركبة معطوبة. غير أن اللجنة الاستشارية ترى أن اقتناء المركبات لا يخلو من إمكانية لتحقيق وفورات، سواء بتشغيل مرفق مخصص لصيانة وتصليح المركبات أو من دون ذلك. ونظرا لأن القوة موجودة منذ عام ١٩٧٤، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تحليلا لنسبة الفائدة إلى التكلفة بإجراء مقارنة بين اقتناء المركبات واستئجارها، مع مراعاة مدة صلاحية المركبات، سواء بتشغيل مرفق لصيانة وتصليح المركبات أو من دون ذلك، وذلك ضمن أحد الخيارين التاليين: (أ) أن يكون تشغل المرفق على يد موظفي الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي أن تشمل التقديرات التكاليف الطويلة الأجل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، إضافة إلى المرتبات والاستحقاقات الأخرى؛ و (ب) بالاستعانة بقوى عاملة خارجية.

النقل الجوي

٣٢ - تُقدر الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٢ ٦٣١ ٥٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٢٨٠ ٧٠٠ دولار (١١,٩ في المائة) على مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ووفقا لما ذكره الأمين العام، تعزى الزيادة في المقام الأول إلى تحديث أحكام الترتيبات المتعلقة بطلبات التوريد المبرمة بين الأمم المتحدة وأحد البلدان المساهمة بقوات لثلاث طائرات عمودية.

الاتصالات

٣٣ - تُقدر الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٨٠٢ ٢٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٧٨ ٥٠٠ دولار (٥٣,٢ في المائة) على مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) توزيع التكاليف غير المباشرة لدعم نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات في الميدان (يرد بيان تفصيلي عن ذلك في تقرير اللجنة عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/782)؛ و (ب) تغيير معدات الاتصال التالفة أو المتقادمة أو التي تجاوزت مدة صلاحيتها الاقتصادية (A/68/700، الفقرة ٤٠).

تكنولوجيا المعلومات

٣٤ - تُقدر الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بمبلغ ٤٠٠ ١٠٣٥ دولار، بزيادة قدرها ٣٢٢ ٣٠٠ دولار (٤٥,٢ في المائة) على مخصصات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويشير الأمين العام إلى أن هذه الزيادة تُعزى أساساً إلى: (أ) توزيع التكاليف غير المباشرة لدعم نظام أوموجا وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات في الميدان (انظر أيضاً التعليقات والملاحظات في الوثيقة A/68/782)؛ و (ب) استبدال المعدات التالفة أو المتقادمة أو التي تجاوزت مدة صلاحيتها الاقتصادية، وذلك بوجه خاص من أجل كفاءة المعايير اللازمة لدعم نظامي أوموجا وإنسبيرا (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

٣٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الموجودات من معدات تكنولوجيا المعلومات، وعلى وجه الخصوص الحواسيب المكتبية، ستنخفض من ٣٥٩ وحدة (الموجودات الحالية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤) إلى ٣٠٠ وحدة (العدد المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥). ويُتوقع في المقابل أن يزداد عدد الطابعات من ٦٨ إلى ٩٨ طابعة. وإجمالاً، يُتوقع أن تنخفض الموجودات من معدات تكنولوجيا المعلومات من ٥٠٤ وحدات إلى ٤٧٤ وحدة، أي انخفاض بنسبة ٦ في المائة.

تقلبات سعر الصرف بين الدولار واليورو

٣٦ - أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن النسبة المئوية من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ التي تستند إلى اليورو تبلغ نحو ٥٤ في المائة، أي حوالي ٣٠ مليون دولار، من الميزانية المقترحة البالغ قدرها ٥٦,١ مليون دولار. وأسفر الأثر السعي لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والمحدد في ٠,٧٢٥ يورو للدولار الواحد في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بسعر الصرف البالغ ٠,٧٧٠ يورو المطبق في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، عن احتياجات إضافية قدرها ٨٠٠ ٨٩٤ دولار (٤٠٠ ١٤٢ دولار لشرطة الأمم المتحدة، و ٨٠٠ ٦٢٩ دولار للموظفين الوطنيين، و ٦٠٠ ١٢٢ دولار للنقل البري).

٣٧ - توصي اللجنة الاستشارية بتزويد الجمعية العامة عند نظرها في مقترحات الميزانيات بمعلومات عن الأثر الناجم عن أحدث سعر من أسعار الصرف.

٤ - مسائل أخرى

٣٨ - يورد الأمين العام عددا من المبادرات الرامية إلى تحسين الكفاءة، بمبلغ مجموعه ٣٠٠ ٣٩٨ دولار، وهي مبادرات أُخذت في الاعتبار عند تقدير تكاليف الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وتمثل هذه المبادرات في تحسين التخطيط، وترتيبات النقل لأفراد الوحدات العسكرية، والاستعاضة عن ٦٠ من الحواسيب المكتبية المتقادمة بوحدات طرفية متصلة بنظم تشغيل مركزية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥). وتثني اللجنة الاستشارية على القوة لما تبذله من جهود في سبيل تحقيق الكفاءة التشغيلية، وتتطلع إلى تلقي معلومات عن المكاسب الفعلية الناتجة عن زيادة الكفاءة في تقرير الأداء ذي الصلة.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التبرعات العينية المدرجة في الميزانية بالنسبة إلى الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ستبلغ ما قدره ٣٠٠ ١٠٦٨ دولار من حكومة قبرص، مقارنة بمبلغ ٣٠٠ ١٢٢٨ دولار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، تشمل الميزانية المقترحة للقوة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تبرعات غير مدرجة في الميزانية تُقدر بمبلغ ٩٠٠ ٢٢٦ ١ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). ووفق ما أشار إليه الأمين العام، يشمل هذا المبلغ المدرج في الميزانية، بموجب أحكام اتفاق مركز القوات، القيمة السوقية، وفقاً لتقديرات القوة، لتكلفة مراكز الأمم المتحدة للمراقبة ومرافق المكاتب والإيواء، التي توفرها حكومة قبرص للقوة مجانا للوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجمع مقر قيادة القوة. وتلاحظ اللجنة مع التقدير استمرار تقديم التبرعات.

خامسا - خلاصة

٤٠ - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفقرة ٢٦ من تقرير الأداء (A/68/584). وتوصي اللجنة الاستشارية بتقييم الرصيد الحر البالغ قدره ٨٠٠ ٤٨٢ دولار، إضافة إلى الإيرادات والتسويات الأخرى البالغ قدرها ٢٠٠ ٦٨٢ دولار، لحساب الدول الأعضاء.

٤١ - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفقرة ٤٢ من الميزانية المقترحة (A/68/700). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية مبلغا قدره ٦٠٠ ١٢٤ ٥٦ دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك مبلغ ٦٧ ٠١٦ ٤٢٤ دولارا

يؤمن من التبرعات الي تقدمها كل من حكومة قبرص (١٧ ٩١٦ ٠٦٧ دولارا) وحكومة اليونان (٦,٥ ملايين دولار)، وبتوزيع مبلغ ٣٧٧ ٦٤٢ ٢ دولارا إلى أنصبة مقررّة للإتفاق على القوة في الفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، توصي اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بتوزيع مبلغ ١٥٦ ١٥٦ ٢٩ دولارا إلى أنصبة مقررّة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الوثائق

- أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/584)
- ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/700)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/68/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقرير المتعلق بأداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة للقوة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/67/780/Add.8 و Corr.1)
- قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٦ و ٢٧٢/٦٧ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- قرار مجلس الأمن ٢١٣٥ (٢٠١٤).